

إيران: حافظوا على موقع مقبرة خافاران من أجل التحقيق في أعمال القتل الجماعية

دعت منظمة العفو الدولية السلطات الإيرانية إلى الوقف الفوري لتدمير مئات القبور الفردية والجماعية في خافاران، بجنوب طهران، لضمان صيانة الموقع ومباشرة تحقيق لتقصي الأدلة الشرعية في الموقع كجزء من التحقيق الوافي والمستقل وغير المتحيز الذي استحق منذ زمن طويل بشأن الإعدامات الجماعية التي بدأت في 1988، وكثيراً ما أشير إليها باسم "مجازر السجون" الإيرانية. فلدى المنظمة بواعت قلق من أن ما تقوم به السلطات الإيرانية من تدابير يرمي إلى تدمير الأدلة على انتهاكات لحقوق الإنسان وإلى حرمان عائلات ضحايا أعمال القتل في العام 1988 من حقها في معرفة الحقيقة والتماس العدالة والانتصاف. إذ تشير التقارير إلى أن العديد من العلامات التي وضعتها عائلات بعض من أعدموا في السنوات السابقة على قبورهم قد تم تجريفها عن طريق الجرافات ما بين 9 و16 يناير/كانون الثاني 2009. بينما غطت التربة جزءاً من الموقع على الأقل، وتم زرع الأشجار فيه.

وتدعو منظمة العفو الدولية الحكومة الإيرانية، فضلاً عن ذلك، إلى التصرف بناء على دعوتها التي ما زالت قائمة إلى آليات الأمم المتحدة لزيارة البلاد، وإلى تيسير زيارة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام دون محاكمة والإعدام التعسفي. وينبغي أن يُسمح للمقرر الخاص أثناء زيارته بتفقد موقع خافاران دون عراقيل بغرض التعرف على أفضل الطرق لإجراء تحقيق في أحداث 1988، بما في ذلك بالعلاقة مع القبور الدارسة في خافاران.

إن على السلطات الإيرانية واجباً بأن تجري تحقيقاً غير متحيز في الأحداث، وتقديم المسؤولين عن "مجازر السجون" إلى ساحة العدالة ضمن إجراءات نزيهة ودون اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام. ومن شأن تدمير الموقع أن يعرقل إجراء مثل هذا التحقيق في المستقبل، ويشكل انتهاكاً لحق الضحايا، بما في ذلك أسرهم، في الإنتصاف الفعال.

وعلى السلطات الإيرانية كذلك مسؤولية ضمان إعادة جثمان أي شخص دُفن سراً ولم يكن ضحية جريمة قتل إلى عائلته أو عائلتها. ومن شأن تدمير موقع المقابر أن يمنع حدوث ذلك وأن يلحق معاناة إضافية بعائلات ضحايا "مجازر السجون"، التي دأبت على إحياء الذكرى السنوية لمقتل أحبائها عن طريق التجمع في خافاران.

خلفية

نفذت السلطات الإيرانية ما بين أغسطس/آب 1988 وفبراير/شباط 1989 موجة جماعية من عمليات الإعدام للسجناء السياسيين – وكانت الأوسع نطاقاً منذ حملة الإعدامات التي نُفذت في السنتين الأولى والثانية اللتين أعقبتهما قيام الثورة الإيرانية في 1979. ويعتقد أن ما مجموعه بين 4,500 و10,000 سجين ذهبوا ضحية هذه الحملات.

وقد دأبت منظمة العفو الدولية بصورة متكررة على الدعوة إلى تقديم المسؤولين عن "مجازر السجون" إلى ساحة العدالة في محاكمة نزيهة لا تصدر فيها أي احكام بالإعدام.